

أثر إعادة التأمين في الملاءة المالية لشركة الاتحاد التعاوني خلال الفترة 2008-2019

بانا قظماوي*، نور الحميدي**، حسن حزوري***

المُلخَص

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر إعادة التأمين في الملاءة المالية لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة للشركة للفترة 2008-2019، وتم استخدام تحليل الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) لاختبار مدى تأثير عمليات إعادة التأمين في الملاءة المالية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن شركة الاتحاد التعاوني للتأمين تتمتع بمستوى جيد من الملاءة المالية بما يضمن مواجهة خطر فشل معيدي التأمين في الوفاء بالتزاماتها، إضافة إلى أن هناك أثر معنوي إيجابي لإعادة التأمين على الملاءة المالية. وطبقاً لذلك فإن عمليات إعادة التأمين من قبل شركات التأمين لها دور في زيادة الملاءة المالية، وأوصت الدراسة بضرورة الاستعانة بعمليات إعادة التأمين لدعم مركزها المالي. والاستفادة من فائض الملاءة المالية في عمليات الاستثمار لتحقيق عوائد.

الكلمات المفتاحية: إعادة التأمين، معيدي التأمين، الملاءة المالية.

*طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم علوم مالية ومصرفية، كلية الاقتصاد جامعة حلب.

** أستاذ مساعد في قسم الإحصاء ونظم المعلومات، كلية الاقتصاد جامعة حلب.

*** أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد جامعة حلب.

1- المقدمة:

لقد أصبح اهتمام شركات التأمين بملاءتها المالية أمراً ضرورياً خاصة وأن ما يميزها انعكاس دورة الإنتاج، حيث تقوم بتحصيل الاشتراكات ثم تقوم بدفع التعويضات ما قد يُعرضها لمخاطر العجز والإفلاس نتيجة ارتفاع حجم التعويضات مقارنة بحجم الاشتراكات المحصلة، كما أن الملاءة الجيدة لهذه الشركات هي ضمان للسير الحسن للقطاع والتأطير الأمثل للنشاط.

وباعتبار عمليات إعادة التأمين توفر لشركات التأمين سعة اكتتابيه إضافية، من خلال السماح لها بقبول المزيد من الأخطار واكتتاب قدر أكبر من الأعمال دون لجوءها لزيادة حجم رؤوس أموالها، الأمر الذي يجعلها أهم مصادر التمويل بالنسبة لشركة التأمين المباشرة، وهذا إضافة لاعتمادها على الكفاءة الإدارية والتقنيات المتطورة سواء في تقدير حجم المخاطر أو التنبؤ بها الأمر ما يُسهم في الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائئيتها في آجال استحقاقها وحماية مراكزها المالية من التعرض لمخاطر العجز والإفلاس. من هنا تبرز أهمية البحث لتسليط الضوء على أثر عملية إعادة التأمين في الملاءة المالية لشركات التأمين.

2- مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه:

2-1- مشكلة البحث:

تعتبر الملاءة المالية لشركات التأمين من الأمور المهمة وعلى الرغم من وجود قواعد دولية ورقابة وإشراف من قبل هيئات التأمين لقياس الملاءة المالية إلى أن معظم شركات التأمين لا تتبعها، وتلجأ معظم شركات التأمين إلى الإعادة لتحمي نفسها من بعض المخاطر التي قد تلحق بها. قد تتعرض شركات التأمين التي تلجأ إلى شركات الإعادة إلى خسائر نتيجة فشل معيدي التأمين في الوفاء بالتزاماته، وهذا لا يعفها من التزامها تجاه حملة الوثائق، لذلك لا بد من معرفة أثر عملية إعادة التأمين في الملاءة المالية لشركات التأمين، ودورها في التخفيف من التزامات الشركة وزيادة طاقتها الاستيعابية دون الحاجة إلى زيادة في رأسمالها.

ويمكن توضيح مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي:

- ما هو أثر عملية إعادة التأمين في الملاءة المالية لشركة الاتحاد التعاوني؟

2-2- أهمية البحث والجديد فيه:

تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه الذي يعنى بالعلاقة بين إعادة التأمين والملاءة المالية. حيث تعد الملاءة المالية من الأمور المهمة لدى شركات التأمين، كما أن عملية إعادة التأمين أصبحت مركز اهتمام شركات التأمين لا سيما في ظل اشتداد المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، لذلك يحاول البحث بيان أثر عمليات إعادة التأمين في الملاءة المالية، من خلال بيان أهمية الملاءة المالية وبيان أهمية عمليات إعادة التأمين وقياس الأثر، ومن ثم يتوقع أن تقدم هذه الدراسة بعض الرؤى والمعلومات الإضافية لتخطيط سياسات حكيمة خاصة بإعادة التأمين، للحفاظ على سلامة المركز المالي لشركات التأمين.

3- أهداف البحث:

بناء على مشكلة البحث يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

دراسة أثر عمليات إعادة التأمين في الملاءة المالية وذلك من خلال:

1. دراسة أثر أفساط إعادة التأمين في الملاءة المالية لشركة الاتحاد التعاوني.

4- فرضيات البحث وحدوده:

4-1- فرضيات البحث:

للوصول إلى نتائج يمكن من خلالها الإجابة على تساؤلات البحث. تم اختبار فرضية البحث الأساسية وفق الصورة الآتية:

فرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأفساط إعادة التأمين في الملاءة المالية لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين SAIC.

4-2- حدود البحث:

- الحدود الزمنية: يغطي البحث فترة الأزمة من عام 2008 حتى عام 2019.
- الحدود المكانية: شركة الاتحاد التعاوني للتأمين.

5- مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

الملاءة المالية Financial Solvency: تعني قدرة شركات التأمين على الوفاء بكافة التزاماتها.

إعادة التأمين Reinsurance : عملية تسمح لشركة التأمين بتحويل جزء من الخطر المؤمن ضده إلى طرف آخر يسمى معيد التأمين وذلك مقابل المال تدفعه الشركة الأولى إلى شركة إعادة التأمين يعرف بقسط إعادة التأمين، وعليه فإعادة التأمين هو التأمين من الدرجة الثانية.

5- الإطار النظري والدراسات السابقة:

5-1- الإطار النظري:

أولاً: ماهية إعادة التأمين:

أصل إعادة التأمين مرتبط بشكل مباشر بالتأمين وتطوره، وأن إعادة التأمين قديم قدم التأمين وتشير المراجع الى أن ظهور إعادة التأمين جاء بعد ظهور التأمين بفترة وجيزة وكان نتيجة حتمية لتطور التأمين. وخاصة خلال الحقبة الأخيرة التي بلغها التأمين من اتساع وشيوع حتى أصبح ركناً أساسياً من أركان حماية الاقتصاد والحفاظ عليه من الكوارث والمخاطر المحيطة به [1].

تعريف إعادة التأمين:

يعرف عقد إعادة التأمين بأنه اتفاق بين المؤمن المباشر ومعيد التأمين بمقتضاه يتعهد معيد التأمين بأن يتحمل جزءاً من التزام المؤمن المباشر والذي يتمثل في التعويض، على أن يقوم المؤمن المباشر بدفع جزء من القسط إلى معيد التأمين، ويسمى هذا الجزء من القسط بقسط إعادة التأمين. وعرفها آخرون بأنها عقد تقوم بموجبه شركة التأمين بنقل جزء من الأخطار التي تعهدت بتأمينها إلى شركة إعادة التأمين وتلتزم بمقتضاه بدفع حصة من أقساط التأمين

المستحقة لها من المستأمنين لشركة الإعادة مقابل التزامها بتحمل حصة من المطالبات وفق الاتفاقية الموقعة بينهما.

وهذا يشير إلى أمران الأول: عجز شركات التأمين عن التأمين على الأشياء ذات القيم الضخمة كالتائرات العملاقة والمصانع الكبيرة، ونحو ذلك لأن تعويضاتها عند وقوع الخطر المؤمن منه قد يتجاوز الملايين إلى المليارات. لذلك فهي تقوم بالتأمين على تلك الأشياء ذات القيمة العالية لدى شركات التأمين للتغلب على الأخطار الجسيمة التي تتهددها. والثاني: زيادة الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين المباشر في مجال قبول الأخطار لزيادة مكاسبها. [2]، ص 21. فإعادة التأمين عملية تسمح لشركة التأمين بتحويل جزء من الخطر المؤمن ضده إلى طرف آخر يسمى معيد التأمين وذلك مقابل المال تدفعه الشركة الأولى إلى شركة إعادة التأمين يعرف بقسط إعادة التأمين، وعليه فإعادة التأمين هو التأمين من الدرجة الثانية [3]، ص 18.

ويطلق على المؤمن الذي تعهد بالتأمين بصفة مبدئية اسم الشركة المسندة، ويطلق على المؤمن الذي قبل تأمين كل أو جزء من الأعمال المسندة إليه اسم معيد التأمين. ومبلغ التأمين الذي تحتفظ به الشركة المسندة لحسابها يسمى بالاحتفاظ الصافي أو حد الاحتفاظ. ويعرف مبلغ التأمين الذي تم اسناده لمعيد التأمين بالمبلغ المتنازل عنه. ويمكن أن يقوم معيد التأمين بإعادة التأمين لدى مؤمن آخر وتعرف هذه العملية بإعادة إعادة التأمين [1]. ص 9.

تتميز عملية إعادة التأمين بالخصائص التالية [4]، ص 9.

- تعد عملية إعادة التأمين عملية داخلية ولا يدخل المؤمن له الأصلي طرفا فيها، وتبقى علاقته مع الشركة الأصلية التي أبرم معها العقد مسبقا.
- تلتزم شركة التأمين الأصلية بدفع التعويض المستحق عند وقوع الخطر المؤمن حتى لو لم تستطيع هذه الشركة الحصول على الجزء الذي تحمته الشركة الداخلة معها في إعادة التأمين.
- يخضع عقد إعادة التأمين للشروط نفسها التي يخضع إلى عقد التأمين الأصلي من حيث مبلغ التأمين ونوع الخطر وقيمة التأمين.

ويمكن القول بأن عملية إعادة التأمين هي وسيلة لتفتيت الخطر وتوزيعه على عدد كبير من شركات التأمين داخل الدولة أو خارجها.

ثالثاً: أسباب لجوء شركات التأمين إلى شركات إعادة الإعادة:

تتمثل أسباب لجوء شركات التأمين الى إعادة التأمين بالآتي: [5]، ص 172.

- أ- الاستقرار: حيث أن شركات الإعادة تتعامل بالعادة بالطرق الإحصائية التي قد تساعدها على التنبؤ بقيمة الخسائر وعددها، ومنح شركات التأمين حماية مالية كبيرة، بالحفاظ على استقرارها المالي والتوسع الآمن ووفرة في العوائد.
 - ب- زيادة الطاقة الاستيعابية: حيث أن لكل شركة تأمين طاقة استيعابية محددة وفق رأس مالها لا تستطيع هذه الشركات قبول جميع الأخطار المعروضة عليها لأن ذلك يؤدي إلى المخاطرة برأس مال الشركة وبالتالي إفلاسها.
 - ت- الحماية من الكوارث: يعمل عقد إعادة التأمين على تحقيق نوع من الحماية للشركات المسندة في حال حدوث الكوارث الطبيعية.
 - ث- الاطمئنان والثقة: يوفر عقد الإعادة للشركات المسندة الراحة والطمأنينة كونها تعلم بأن هناك من يشاركها في دفع التعويضات لمستحقيها في حال تحقق الخطر.
- إلى جانب هذه الأسباب يوجد بعض الجوانب السلبية لإعادة التأمين منها: [6]
- أ- إن دفع العمولات والتعويضات يساعد على هروب للعملات الصعبة من البلاد حيث أن طبيعة الأخطار في البلدان النامية تتميز بقلّة أعدادها وارتفاع قيمتها.
 - ب- في بعض أنواع إعادة التأمين قد يبدأ سريان عقد إعادة التأمين بعد بدء سريان عقد التأمين الأصلي بين المؤمن والمؤمن له، وذلك بسبب بطء إجراءات إعادة التأمين وتشابكها والفجوة في الوقت قد تعرض المؤمن الأصلي إلى خطر كبير في حال وقوع الخطر المؤمن ضده قبل أن يتمكن من تحويله إلى جهة أخرى أقدر منه على تحمل هذه الأخطار.
 - ت- العلاقة بين المؤمن الأصلي وشركة إعادة التأمين ليست تعاونية كما لا تعد من قبيل الوكالة، ويبقى المؤمن الأصلي وحده المسؤول عن العملية دون أن يكون للمؤمن له أي حقوق مباشرة على شركة إعادة التأمين.

رابعاً: العوامل التي تعتمد عليها الشركة المسندة في اختيار شركات إعادة التأمين:

أ- السياسة الاكتتابية لمعيد التأمين ونوعية محفظته:

تعتبر السياسة الاكتتابية للمعيد المراد تقييم ضمانته من المؤشرات المهمة لمستقبل هذا المعيد، فالبعض يتبع سياسة اكتتابية متحفظة، والبعض له سياسة اكتتابية مرنة، والبعض الآخر متساهل في تقييمه للأخطار وقبولها. كذلك فإن المحفظة المتوازنة نوعياً وجغرافياً أمر مهم جداً في تقييم ضمانته المعيد، فالمحفظة المتوازنة تعني أن مدى تعرض معيد التأمين لهزات نتيجة لكارثة واحدة أمر بعيد الاحتمال.

ب- الحرية في التعامل المالي:

يعتبر هذا العامل من أهم المؤشرات التي تعبر عن ضمانته المعيد، فالشركة المسندة تتوقع تسوية سريعة لتعويضاتها، والقيود على الحركة المالية (تحويل العملات، تحويل الأرصدة....) قد تكون حجر عثرة أمام ذلك، خاصة مع أرجحية وجود المعيد خارج حدود دولة الشركة المسندة، وعليه فإن عدم القدرة على السداد بين الشركة المسندة والمعيد نتيجة القيود على الحركة المالية، فقد يترتب عليه عدم قدرة سداد الشركة المسندة التعويض للمؤمن له وعلى الأخص في التعويضات الكبيرة.

ت- الاحتياطات الفنية وتقييمها:

تعتبر الاحتياطات من الأمور الهامة جداً في إعادة التأمين لأن تقييمها يقرر ما إذا كانت ميزانية معيد التأمين تعبر بصورة صحيحة عن وضعها المالي أم لا، لذلك من المهم جداً التعرف على الطريقة التي يتم بموجبها تثبيت الاحتياطات للأخطار السارية واحتياطات الكوارث وأي احتياطات أخرى تنشئها الشركة.

ث- الجهة التي تملك معيد التأمين:

تعتبر هوية الجهة التي يعود لها معيد التأمين أساسية جداً لأن ماهية هذه الجهة ومدى سعة قاعدتها المالية وسمعتها تقرر مدى الدعم الذي يلقيه معيد التأمين، هذا الدعم قد يكون بشكل احتياطي إضافي يستطيع المعيد اللجوء إليه إذا ما تطلب الأمر.

ج- العملة المعتمدة عند معيد التأمين ومدى استقرارها:

إن ظاهرة التضخم النقدي والركود الاقتصادي يترتب عليهما ميل عدد من العملات في العالم إلى الانخفاض قياساً بعملات أخرى أكثر استقراراً، وعليه فإن معيد التأمين الذي يعتمد على عملات مستقرة نسبياً هو المفضل لدى شركات التأمين المسندة. [7] ص 105.
واقع إعادة التأمين في سوريا:

دخلت المؤسسة العامة السورية للتأمين على خط إعادة التأمين للشركات العاملة في السوق السورية، وهذا متاح لها بموجب القوانين والأنظمة، علماً بأنه لا يوجد سوى شركة وحيدة لإعادة التأمين في السوق المحلية، ما يدفع الشركات إلى إعادة التأمين في الشركات الخارجية وخاصة في السوق الأوروبية، وبالتالي إخراج للقطع الأجنبي لقاء دفع أقساط الإعادة، أما في فترة الأزمة السورية فقد واجهت سوق التأمين السورية عدة تحديات كان أبرزها انسحاب العديد من معيدي التأمين Reinsurers الأوروبيين من هذه السوق نتيجة ضغط العقوبات الاقتصادية الظالمة المفروضة على سورية، لذلك واتجهت شرقاً باتجاه إيران والصين لإنشاء شركات إعادة تأمين لتغطية النقص الحاصل نتيجة العقوبات التي فرضت على سورية من خلال شركات إعادة التأمين الأوروبية، وخاصة أن سورية قادمة في مرحلة إعادة إعمار وبالتالي الاستثمارات القادمة عالية جداً ويجب على الهيئة التأكيد بأن شركات التأمين تستطيع أن تكون مواكبة للمرحلة القادمة.

ثالثاً: مفهوم الملاءة المالية:

جاء مفهوم الملاءة المالية ليحدد مدى توفر المصادر المالية اللازمة لشركات التأمين لتمكين من الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها وبالوقت المناسب. تتعدد المفاهيم المختلفة للملاءة المالية نظراً لتطور الفكر الرقابي عبر السنوات الأخيرة، ويمكن التعرف على مفهوم الملاءة المالية من خلال وجهات النظر التالية:

في المفهوم الاقتصادي العام تعرف الملاءة المالية "بمقدرة الأنشطة الاقتصادية على تجاوز مطلوباتها اعتماداً على موجوداتها فالمشروع الاقتصادي المليء هو الذي تفوق موجوداته كافة مطلوباته والتزاماته". [8]. ص 39.

أما في مجال التأمين فهناك تعريفات عديدة وأهمها:

عرّفت الجمعية الدولية لمراقبي التأمين International Association of Insurance Supervisors¹ (IAIS) الملاءة المالية بأنها قدرة شركات التأمين على الوفاء بكافة التزاماتها وفي الظروف الاعتيادية المتوقعة. ثم أجرت تعديلاً على التعريف بحيث أصبح " قدرة شركات التأمين على الوفاء بكافة التزاماتها وفي أي وقت".

تهدف الملاءة المالية إلى إعطاء إنذار مبكر للشركة لاتخاذ إجراءات تصحيحية أو التدخل من جانب سلطة الإشراف، وذلك قبل أن يتم الوصول إلى حالة الإعسار المالي، فهي ضمان ونجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية. [9]. ص 22.

رابعاً: أسباب ضعف الملاءة المالية لشركات التأمين:

- أثبتت العديد من الدراسات أن هناك أسباب عديدة لعدم ملاءة شركات التأمين منها:
- التراكم المستمر للكوارث الكبيرة، والتسعير غير الدقيق وانخفاض أسعار منتجات التأمين نتيجة لتشبع السوق، وعدم التخصيص الصحيح للعمليات السابقة، وعدم الكفاءة في التسيير، وأعمال الغش، والنمو السريع وغير المراقب للعمليات الجديدة وعدم تناسب وتوافق برامج إعادة التأمين.
 - عدم التقدير الصحيح للأصول، وأن ضعف التسيير ونقص الخبرة من أهم عدم ملاءة شركات التأمين الصغيرة.
 - عدم كفاية المخصصات أو الأقساط لتغطية الالتزامات وعجز معيدي التأمين وعدم ملائمة برامجه.
 - خطر الاكتتاب وخطر التشغيل الذي يعود إلى عدم التسعير الجيد وعدم التسيير الجيد للاكتتاب.
 - نقص قدرات الهيئات الوصية للتدخل فيما يخص الرقابة [2].

¹ IAIS: International Association of Insurance Supervisors مهمتها تفعيل التعاون بين أعضاء الجمعية خاصة في مجال الإشراف والرقابة على قطاع التأمين، وكذلك التعاون مع هيئات الرقابة على القطاعات الأخرى.

رابعاً: أنظمة الملاءة في سورية:

في عام 2004 صدر المرسوم التشريعي رقم 43 الناظم لأعمال التأمين في سورية، وقد نصت المادة 18 منه: "على الشركة أن تحتفظ في أي وقت من الأوقات وطبقاً للأسس والأنظمة والتعليمات التي تضعها الهيئة بهامش الملاءة الذي يضمن أن تزيد قيمة موجودات (أصول) الشركة على مجموع التزاماتها"، وحتى عام 2008 لم تكن هناك أية قواعد لقياس ملاءة شركات التأمين السورية سوى اشتراط حد أدنى لرأس مال شركات التأمين. وبتاريخ 2008/11/10 أصدرت هيئة الإشراف على التأمين في سورية نظام الملاءة بموجب القرار 210 وقد حدد هذا النظام في المادة 10 منه أنه يتوجب على شركات التأمين السورية أن تطبق مؤشرات للملاءة المالية. [10].

5-2- الدراسات السابقة:

دراسة (العايب، وهامل، 2019) [11] بعنوان:

"أثر إعادة التأمين على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية (دراسة قياسية)"

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر إعادة التأمين على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية خلال الفترة 2012-2016، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لإعادة التأمين على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية، حيث أنّ زيادة حجم الاشتراكات المعاد تأمينها سيؤدي إلى رفع نسبة الملاءة لهذه الشركات.

دراسة (الحنيطي، 2017) [7] بعنوان:

"أثر إعادة التأمين على الملاءة المالية لشركات التأمين الإسلامية"

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر إعادة التأمين على الملاءة المالية لشركة التأمين الإسلامية الأردنية، وتم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة للشركات التأمين الإسلامية للفترة من 2008-2014 والبيانات الداخلية لدائرة المالية للشركات من أجل تحديد ذلك. وتم استخدام تحليل الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) SPSS حيث تم استخدام تحليل الانحدار البسيط Simple Regression Analysis لاختبار مدى تأثر المتغير المستقل (إعادة التأمين) عن

المتغير التابع (الملاءة المالية)، وقد أظهرت نتائج اختبار الفرضية إلى أن هناك أثر لعمليات إعادة التأمين على الملاءة المالية وكان إيجابيا وذو دلالة إحصائية . وطبقا لذلك فإن إعادة التأمين من قبل شركات التأمين له دور كبير في عملية تخفيض مستوى الأخطار التي تواجهها الشركة، وأوصى البحث شركات التأمين الإسلامية بضرورة العمل على إعادة التأمين لدى شركات إعادة تأمين إسلامية.

دراسة (Park ,Rui ,Xie) [12]، 2015 بعنوان:

"The Sensitivity of Reinsurance Demand to Counterparty Risks Evidence from US Property-Liability Insurance Industry"

تهدف الدراسة إلى بيان العلاقة بين الطلب على إعادة التأمين ومخاطر الائتمان لمعيدي التأمين، اعتمدت الدراسة على البيانات المالية لشركات التأمين المباشر وعلى الفترة من عام 2002 الى عام 2009، كما اعتمدت على تصنيف معيدي التأمين الصادر عن S&P، وتوصلت الدراسة إلى أن معيد التأمين يكون قوي بالفعل من حيث تصنيف القوة المالية، فإن شركات التأمين المباشر لا يعطون هذا التصنيف أهمية أكبر ويخفضون من الأقساط المسندة لمعيدي التأمين وربما يعود ذلك لارتفاع الأسعار .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تبين أثر عملية إعادة التأمين في الملاءة المالية وأهميتها في الحفاظ على سلامة المركز المالي لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين، وما مدى نجاح السياسة الخاصة بإعادة التأمين وأثرها في الملاءة المالية ودورها في التخفيف من التزامات الشركة وزيادة طاقتها الاستيعابية دون الحاجة إلى زيادة في رأسمالها، خاصة أن شركة الاتحاد التعاوني أصبحت تحتفظ بنسبة كبيرة من الأقساط ولا تعيد تأمينها. بينما الدراسات السابقة ركزت على الشركة الإسلامية ذات النظام التكافلي.

6- منهجية البحث:

أسلوب البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي ويتضمن ذلك الجانب النظري الذي تم الاعتماد فيه على المراجع العربية والأجنبية، والمقالات والدوريات العلمية التي تناولت متغيرات البحث. أما في الجانب العملي فقد تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية (الانحدار البسيط) لاختبار فرضيات البحث باستخدام برنامج (spss) وذلك بالاعتماد

على البيانات المستخرجة من النشرات الدورية والتقارير المالية السنوية والإحصائية الخاصة بشركة الاتحاد التعاوني للتأمين الصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية.

مصادر البيانات:

تم الاعتماد على عدد من المصادر في إعداد هذا البحث وتتمثل في:

مصادر أولية: تتمثل في البيانات المالية الصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية للشركة عينة الدراسة خلال فترة الدراسة.

مصادر ثانوية: تتمثل في الكتب والدوريات والنشرات التي تناولت موضوع الملاءة المالية وإعادة التأمين، حيث يتم استخدام هذه المصادر في الجانب النظري للدراسة.

8- **مجتمع وعينة البحث:** يتمثل مجتمع البحث في شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية الواردة في موقع سوق دمشق للأوراق المالية، أما عينة الدراسة فهي الشركة الاتحاد التعاوني للتأمين.

9- الإطار العملي:

قامت الباحثة باستخراج المتغيرات المستقلة وهي أقساط إعادة التأمين وإعادة التأمين، والمتغير التابع الملاءة المالية لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين. وتم حساب مؤشر الملاءة المالية وفقاً للمعادلة الآتية:

صافي الأقساط المكتتبة

الملاءة المالية =

إجمالي حقوق المساهمين

ويجب ألا تزيد عن 250% حسب القرار 210، الجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1) أقساط إعادة التأمين وتعويضات إعادة التأمين ومؤشر الملاءة المالية.

القيم لأعوام	أقساط إعادة التأمين	صافي الأقساط	حقوق المساهمين	الملاءة المالية
2008	17.163.221	116,960,910	987,640,286	11.84
2009	19.667.658	226,123,116	994,023,144	22.75
2010	37.220.729	461,145,689	1,004,247,714	45.92
2011	29.296.820	495,687,460	1,038,168,910	47.75
2012	32.488.392	430,940,585	1,043,061,100	41.31
2013	65.331.537	366,466,067	1,049,637,767	34.91
2014	24.475.286	344,057,578	1,062,636,131	32.38
2015	30.639.249	427,420,758	1,183,370,771	36.12
2016	39.283.844	583,861,977	1,267,844,798	46.05
2017	47.181.919	403,351,361	1,216,574,364	33.15
2018	60.654.990	592,472,504	1,014,451,292	58.40
2019	150964942	116,960,910	987,640,286	125.16

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات القوائم المالية الختامية لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين.

نلاحظ من الجدول السابق، تدني قيم حصة معيدي التأمين من الأقساط خاصة في السنوات الأولى من بدء التأسيس، وهذا عائد إلى ارتفاع نسبة الاحتفاظ بالأقساط في شركة الاتحاد للتأمين في السنوات الأولى عما أصبحت عليه في السنوات اللاحقة. وإلى انخفاض إجمالي الأقساط التأمينية المكتتبة بشكل عام، ويعود السبب لبداية النشاط في سنوات التأسيس. نلاحظ من الجدول السابق، أن جميع قيم الملاءة المالية لا تزيد عن 250%. وبذلك نستطيع القول أن شركة الاتحاد للتأمين ملتزمة بالقرار 210 لعام 2008، وذلك حسب المؤشر الأول للملاءة المالية لشركة التأمين المدروسة.

اختبار الفرضيات:

اختبار فرضية البحث: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين أقساط إعادة التأمين والملاءة المالية لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين.

تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط للتعرف على العلاقة بين المتغير المستقل وهو أقساط إعادة التأمين والمتغير التابع وهو الملاءة المالية. أظهر التحليل النتائج الموضحة بالجدول (3):

جدول رقم (2) العلاقة بين أقساط إعادة التأمين والملاءة المالية.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.923 ^a	.853	.838	11.32802

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول رقم (2):

- أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية، بين الملاءة المالية وأقساط إعادة التأمين.
 - بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين المدروسين 92.3%، وهي نسبة تدل على وجود ارتباط بين أقساط إعادة التأمين والملاءة المالية لشركة الاتحاد للتأمين.
- الجدول رقم (3) جدول تحليل التباين الخاص بالملاءة المالية لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين.

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	7418.557	1	7418.557	57.811	.000 ^b
Residual	1283.241	10	128.324		
Total	8701.798	11			

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS.

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن قيمة احصائية الاختبار فيشر تساوي 57.811 عند مستوى معنوية 0.000 أقل من مستوى الدلالة المقترح 5% هذا يعني رفض فرضية العدم وبالتالي قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الملاءة المالية وأقساط إعادة التأمين.

الجدول رقم (4) جدول المعاملات.

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	11.504	5.449		2.111	.061
أقساط إعادة التأمين	7.174	.000	.923	7.603	.000

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS.

ويظهر الجدول رقم (4) جدول المعاملات، وبالنظر إلى قيم المعاملات يمكن ملاحظة أن قيمة الحد الثابت Constant=11.504، كما بلغ قيمة معامل المتغير المستقل لأقساط إعادة التأمين 7.174 وبدرجة معنوية 0.000 أصغر من 0.05 أي أن هناك علاقة طردية بين أقساط إعادة التأمين والملاءة المالية، حيث تتحمل شركات إعادة التأمين كل أو جزء من مخاطر الشركة، وهذا يعني أنه كلما زادت عمليات إعادة التأمين بمقدار 1% أدى ذلك إلى ارتفاع الملاءة المالية لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين بمقدار 717%، والباقي يعود إلى عوامل أخرى، أي أن هناك أثر إيجابي لإعادة التأمين على مؤشر الملاءة المالية لشركة السورية الاتحاد التعاوني للتأمين وهذه العلاقة تكون توازنية في الأجل الطويل. وكذلك يمكن الاستفادة من فائض الملاءة المالية في مشاريع استثمارية. إضافة إلى أن الشركة الاتحاد التعاوني استفادت من اتفاقية إعادة التأمين الموحدة لمجموعة الخليج للتأمين التي ينضوي في إطارها 9 شركات وهي إحداها، فوفرت لها هذه الاتفاقية إمكانية الحركة في السوق من حيث السعة الاكتتابية ومن حيث شروط التغطيات المقدمة للزبائن. [13] وبالتالي يمكن صياغة نموذج الانحدار للعلاقة بين إعادة التأمين والملاءة المالية على الشكل التالي:

$$\text{solvency} = 11.504 + 7.174 (\text{Reinsurance})$$

وبالنتيجة نجد أن لعمليات إعادة التأمين أثر معنوي على الملاءة المالية.

النتائج:

1. تعتبر عمليات إعادة التأمين من الأمور المهمة التي تلعب دوراً حيوياً في صناعة التأمين لتوزيع الخطر بدلاً من أن تتحمل الخطر شركة التأمين المباشر لوحدها.
2. تمتعت جميع شركات التأمين المدروسة بمستوى جيد من الملاءة المالية بما يضمن مواجهة خطر فشل معيدي التأمين في الوفاء بالتزاماتها، كانت شركة التأمين المدروسة ملتزمة بالقرار 210 لعام 2008 الخاص بنظام هامش الملاءة المالية، وهذا يدل على سلامة مركزها المالي.
3. أظهرت نتائج تحليل الارتباط والانحدار أن إعادة التأمين لها أثر إيجابي على الملاءة المالية لشركة السورية الاتحاد التعاوني للتأمين، وذلك لضمان استمرار وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

مقترحات البحث:

1. يجب أن تستمر عملية المتابعة والاهتمام في قياس هامش الملاءة المالية لشركات التأمين من قبل هيئات الإشراف على التأمين.
2. العمل على توزيع الخطر عن طريق إعادة التأمين الذي يؤثر إيجاباً على مركزها المالي ويزيد من ملاءتها المالية.
3. العمل على الاستفادة من الملاءة المالية في مجالات استثمارية وتحقيق عوائد.

المراجع:

1. رمادي، بثينة، 2017- دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين -وكالة أم البواقي- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ص18.
2. **SINHA , A, And et al, 2011- Insurance Awareness Campaign , the National Council of Applied Economic Research**. Parisila Bhawan ,11, Indraprastha Estate, New Delhi , India P 21
3. ميرغني، سامي، ومرسي، أحمد، 2011-إدارة الأخطار وأثرها على الملاءة المالية لشركات التأمين دراسة حالة سوق التأمين السوداني. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين.
4. بن شيخ، منال، 2019- دور الابتكارات المالية في إدارة مخاطر شركات التأمين على الأشخاص دراسة حالة سوق التأمين الأمريكي. أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص9.
5. أحمد رؤوف، نضال، 2018، تأثير الإفصاح المحاسبي في حجم مخاطر الإعادة لمحفظة التأمين بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 42، المجلد 13، ص172.
6. مريم، حسناوي، ومسعودي، عبد الكريم، 2019- دور عمليات إعادة التأمين في إدارة مخاطر الصناعة التأمينية دراسة حالة سوق التأمين الجزائري (2017-2018). مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد1، ص:74-86.
7. الحنيطي، هناء، 2017-أثر إعادة التأمين على الملاءة المالية لشركات التأمين الإسلامية، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي. المجلد6، العدد1، ص:101-119.

8. حماد، رأفت، 2015- مدى كفاءة نموذج هامش الملاءة في التنبؤ بالفشل

المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير، كلية

الاقتصاد، جامعة جدارا، اردن، الأردن، ص39.

9. **BERNA, O , 2005- EU Guide Relating to the Insurance Sector**, June, Directive 2002/13/EC of the European Parliament and of the Council of 5 March 2002 amending Council Directive 73/239/EEC as regards the solvency margin requirements for non-life insurance undertakings.p22.

10. حسن، عيسى، 2011- قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد4، ص:363-381.

11. العايب، عبد الرحمن، وهامل، دليلة، 2018-دراسة قياسية لأثر متغيرات

الحكومة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية 2012-

2016، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية والمركز الديمقراطي العربي، ألمانيا،

برلين، العدد2، ص:126-153.

12. **PARK, S, XIE, X & RUI, P- 2015- The Sensitivity of Reinsurance Demand to Counterparty Risks Evidence from US Property-Liability Insurance Industry**, World Risk and Insurance Economics , Munich , Germany.

<http://www.sisc.sy/News/31/441/Ar> .13

14. القوائم المالية للشركات التأمين منذ عام 2008 وحتى عام 2017. من الموقع

الرسمي للهيئة الإشراف على التأمين <http://www.sisc.sy>

15. الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية www.dse.sy